دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة

The Role of the Investment Climate in Attracting Foreign Direct Investment in Singapore

ميلود بوعبيد

جامعة باتنة 1 ، الجزائر، miloud.bouabid@univ-batna.dz

أمحمد بن البار

جامعة المسيلة، الجزائر، m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/17 **تاريخ القبول:** 2021/05/01 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بعنوان" دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة" إلى استكشاف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة وكذلك إبراز مكانة هذه الأخيرة في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار . ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة ، ولتحليل أبعاد المشكلة البحثية بهدف استكشاف مساهمة مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة. وتوصلت الدراسة إلى أن المناخ الملائم للاستثمار في سنغافورة انعكس إيجابا على حصيلة التدفقات الاستثمارية في ذلك البلد، حيث تحتل سنغافورة مراكز جد متقدمة على المستوى العالمي في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضح ذلك جليا من خلال احتلال سنغافورة لمراتب متقدمة في مؤشرات مناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مناخ الاستثمار؛ ممارسة أنشطة الأعمال ؛ سنغافورة.*

Abstract:

This study entitled "the role of the investment climate in attracting foreign direct investment in Singapore" aims to Explore the reality of foreign direct investment in Singapore, and to bring light The position of Singapore in international indicators for assessing the investment climate. In order to address the problem of study, the descriptive approach and analytical approach have been used to analyze the reality of foreign direct investment in Singapore, and to analyze the dimensions of the research problem with a view to exploring the contribution of investment climate in attracting FDI in this country. The study concluded that the appropriate climate for investment in Singapore had been positively reflected in foreign direct investment flows in this country.

Keywords: *FDI ; Investment Climate; Doing Business; Singapore.*

* **المؤلف المرسل: ميلود بوعبيد،** miloud.bouabid@univ-batna.dz

مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي منذ ظهور المنظمة العالمية للتجارة تدويل العمليات الإنتاجية بفعل العولمة وحركات التحرر الاقتصادي، التي تعتمد على آلية السوق وحركة رؤوس الأموال الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي المباشر. وضمن هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة بارزة باعتباره أحد أهم مصادر التمويل، ويعتبر عنصر هام يدخل ضمن مخططات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول النامية منها والمتقدمة، بالإضافة إلى ما يوفره من نقل للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمساهمة في تكوين الخبرات وتسريع النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تهيئة مناخ ملائم يساعد بسهولة على أداء أنشطة المستثمرين الأجانب، من خلال إتاحة الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها للسوق المحلي، حيث قامت كل الدولة المضيفة بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

ودولة سنغافورة من بين الدول التي ظهر توجهها الاستراتيجي الاقتصادي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل واضح ولافت منذ انفصالها عن ماليزيا، من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية والضريبية لتطوير المناخ الاستثماري بها.

مشكلة الدراسة

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين دول جنوب شرق آسيا من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت سنغافورة على توفير مناخ استثماري ملائم وبيئة استثمارية تشجع على توطين الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه. وفي هذا الإطار، يطرح موضوع الدراسة التساؤل الرئيسي التالي: ما دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة سنغافورة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة؟ وما مكانة المناخ الاستثماري في سنغافورة ضمن أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملاءمة ظروف مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب؟

فرضية الدراسة

وفقا للمؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملاءمة ظروف مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن مناخ الاستثمار في سنغافورة يقوم بدور بارز في جذبها، ويرقى إلى المستوى المطلوب الذي يجعلها قبلة هامة للمستثمرين الأجانب.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من عدة اعتبارات موضوعية، يرجع الاعتبار الأول إلى أهمية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أضحى من أهم آليات تكامل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في ظل اتساع ظاهرة العولمة، الأمر الذب نتج عنه حدة المنافسة بين الدول على جذبه، حيث تتوقف مدى قدرة جاذبية الدول

للاستثمارات على عوامل نجاح المناخ الاستثماري ومدى ملائمته في توطين هذا النوع من الاستثمار. ثانيا، كون الدراسة تعالج تجربة نجاح سنغافورة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما حققته من إنجازات هائلة في هذا المجال التي جعل منها دولة ناشئة، ومن بين أهم الاقتصادات الصناعية الأكثر نموا في العالم.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي المنهج التحليلي لتحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسنغافورة، ولتحليل أبعاد المشكلة البحثية بهدف استكشاف مساهمة مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك البلد.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور، وهي:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم عامة؛
- ✓ الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة ؛
- ✓ مؤهلات سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سنغافورة؛
- ✓ تحليل مناخ الاستثمار في سنغافورة.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم عامة:

أ. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار). ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم للشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع (خضر 2004، ص. 4).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمارا عابرا للحدود يقوم به مقيم في بلد ما (المستثمر المباشر) بهدف اكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة ما (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في بلد آخر غير بلد المستثمر المباشر. وحسب هذا التعريف، فإن مصطلح المصلحة الدائمة يستلزم ضرورة وجود علاقة طويلة المدى، ينبغي على المستثمر المقيم امتلاك على الأقل 10 % من حقوق التصويت في مؤسسة مقيمة في بلد آخر(OECD 2008, p. 17) .

ب. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم يظل الاستثمار الأجنبي المباشر على صورته الكلاسيكية، بل ظهرت عدّة أشكال له، والتي كانت سببا في ارتفاع وتيرة الاستثمارات العالمية. وعلى هذا الأساس ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور

استراتيجيات الأعمال وكيفية دخوله إلى الدولة المضيفة إلى نوعين هما: الاستثمارات الجديدة، واستثمارات الدمج والتملك.

- **الاستثمارات الجديدة Green field**: في هذا النوع من الاستثمارات، تقوم الشركة الأجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق فتح وحدة إنتاجية، أو عدة وحدات إنتاجية جديدة مملوكة بنسبة 100% من طرف الشركة الأم. ولا تقتصر الاستثمارات الجديدة على إنشاء وحدات الإنتاج فحسب، بل تمتد إلى وحدات التركيب، والبحث والتطوير، والتوزيع(El Mouhoub 2006, p. 9).

- **عمليات الدمج والتملك Acquisitions-Mergers**: كان النمط السائد قبل الحرب العالمية الثانية هو الاستثمارات الجديدة، ومع نهاية الحرب من جهة، ونمو الشركات الأمريكية من جهة أخرى، برزت أشكال جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل أبرز هذه الأشكال عمليات الدمج والتملك، وعرفت هذه الظاهرة توسعا لا مثيل لها لاسيما في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن تتم هذه العملية عن طريق اتفاق مباشر بين الأطراف، أو عن طريق المزاد العلني، أو من خلال شراء أسهم الشركة المحلية في السوق المالية (Rainer 1974, p. 172)

ج. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

قدرت التدفقات المالية الخارجية العالمية إلى الاقتصادات النامية بما مجموعه 1400مليار دولار في عام 2016 بعد أن كانت قد وصلت إلى أكثر 2000 مليار دولار في عام 2010(UNCTAD 2017, p. 8). وتظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل التدفقات الأكبر والأقل تقلبا من بين جميع التدفقات المالية الخارجية إلى البلدان النامية مثلما يبرزه الشكل الآتي:

شكل رقم 1: التمويل الإنمائي الخارجي للاقتصادات النامية خلال الفترة 2007-2015 (مليار دولار)

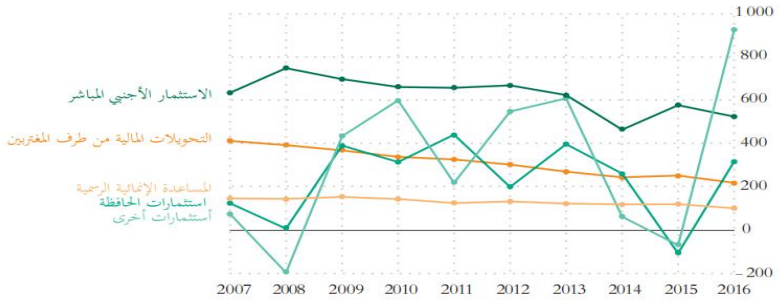

المصدر: الأونكتاد. (2017). تقرير الاستثمار العالمي2017 ، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، نيويورك، ص. 9.

ويقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها وهياكلها الإنتاجية من خلال تأثيراته على العديد من المتغيرات والمجالات الاقتصادية. وفيما يلي أبرز المكاسب والمنافع التي يمكن أن تعود على اقتصادات الدول من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2019، ص. 82).

د. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم تراجعها بنسبة 13.4 %، إلى 1297 مليار دولار عام 2018، وهذا على الرغم من ارتفاع صفقات الدمج التملك عبر الحدود بنسبة 17.6 % إلى 816 مليار دولار عام 2018. ويعزى هذا الانخفاض إلى الإصلاح الضريبي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017 لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية على تحويل أرباحها إلى البلد الأم، لذا شهدت الرساميل الأميركية هجرة معاكسة بعد سنوات من البحث عن موطئ قدم لها خارج بلادها في جنات ضريبية هرباً من النسبة المرتفعة للضرائب على الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم 01: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمناطق العالم (مليار دولار)

المنطقة	التدفقات الواردة		
	2016	2017	2018
الدول المتقدمة:	1179.7	759.3	556.9
الاتحاد الأوروبي	611.7	384.0	172
أمريكا الشمالية	507.8	302.1	291.4
الدول النامية:	656.3	690.6	706.0
إفريقيا	46.5	41.4	45.9
آسيا:	473.3	492.7	511.7
شرق وجنوب شرق آسيا	387	412	428.2
جنوب آسيا	54.2	52.3	54.2
غرب آسيا	32.1	28.4	29.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	135.3	155.4	146.7
أوقيانوسيا	1.1	1.1	1.7
الدول المتحولة	64.7	47.5	34.2
العالم	1918.7	1497.4	1297.2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2019)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، الكويت، ص. 13.

يبين الجدول أعلاه التراجع الحاد للتدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 26.7% من 759.3 مليار دولار عام 2017 إلى 556.6 مليار دولار عام 2018، وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 55.2% من 384 مليار دولار إلى 172 مليار دولار، وكذلك التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بمعدل 3.5% من 302.1 مليار دولار إلى 291.4 مليار دولار.

في المقابل ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بمعدل 2.2 % إلى 706 مليار دولار سنة 2018 بعدما كانت 690 مليار دولار سنة 2017. ورغم النمو الطفيف في التدفقات، إلا

أن حصتها من التدفقات العالمية قفزت لتبلغ 54.4% عام 2018 مقارنة بحصة بلغت 46.1% و34.1% عامي 2016 و2017 على التوالي.

كما ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الأسيوية بشكل كبير نسبيا وبمعدل 3.9% إلى 511.7 مليار دولار عام 2018 بعدما كانت تقدر بحوالي 492.7 مليار دولار عام 2017. وحدثت الزيادة أساسا في الصين وهونغ كونغ وسنغافورة وإندونيسيا، وكذلك في الهند وتركيا.

وارتفعت أيضا التدفقات الواردة إلى إفريقيا بمعدل 10.9% إلى نحو 46 مليار دولار عام 2018 بعدما كانت تقدر بـ 41.5 مليار دولار عام 2017. وأدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطلب عليها إلى استمرار البحث عن الموارد.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة أمريكا الجنوبية والكاريبي بنسبة 6% في عام 2018 لتصل إلى 147 مليار دولار. ويعود هذا التدهور إلى الانخفاض الحاد في صفقات الدمج والتملك في البرازيل وكولومبيا، وإلى التوقف المفاجئ في الاستثمار في السياحة في كوستاريكا.

أما الدول المتحولة (الانتقالية) فقد تواصل تراجع التدفقات إليها أيضا بمعدل 28% خلال عام 2018 لتبلغ 34.2 مليار دولار فقط. ونتج هذا الانكماش عن انخفاض التدفقات إلى روسيا إلى نصف ما كانت عليه، ويعزى ذلك إلى عوامل سياسية دولية.

2. الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة :

أ. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع السنغافوري:

حددت التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة بعض المفاهيم المتعلقة به، يمكن إيجازها فيما يلي (Department of Statistics Singapore 2019, p.p. 8-9 :(https://bit.ly/3gFVgeN

- يشير مفهوم الاستثمار الأجنبي لمباشر في سنغافورة إلى أنه استثمار يمتلك فيه المستثمر الأجنبي على الأقل 10 % من الأسهم العادية أو من قوة التصويت في شركة معينة في سنغافورة.
- المستثمر المباشر هو كيان مقيم في اقتصاد ما، يكتسب بشكل مباشر ما لا يقل عن 10% من القدرة على التصويت في شركة موجودة في اقتصاد آخر.

ب. الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر :

حصل النظام القانوني في سنغافورة على اعتراف عالمي بكفاءته ونزاهته، ويعتبر البلد الأقل بيروقراطية في آسيا، حيث لا تتحمل الشركات في سنغافورة عبئا من الروتين وتباطؤ العمليات بسبب الرشوة أو الإجراءات القانونية المعقدة. (Guide Me Singapor Hawksford https://bit.ly/2O6bMsg).

وتحمي سنغافورة حقوق الملكية والعقود بشكل فعال، كما أن المحاكم التجارية تعمل بشكل جيد، لذا فهي تعد من أقل الدول فسادا في العالم ولديها العديد من الإجراءات الوقائية، فعندما يتم اكتشاف الفساد يتم التعامل معه بسرعة وبحزم علنا (Index of Economic Freedom 2019, (https://herit.ag/3gHPWaP.

ولا يوجد في سنغافورة قانون بشأن الاستثمار الأجنبي أو قانون استثمار يحكم الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يخضع الاستثمار لقوانين التطبيق العام. وبشكل عام لا يوجد تفضيل بين معاملة الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا إذا كانت المفاضلة مخولة ومرخصة بموجب قانون محدد (Bonnitha 2017, p. 18)

جـ الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر :

ثمة العديد من المؤسسات والهيئات المكلفة والمسؤولة عن تشريع ومتابعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنغافورة، هي:

- **مجلس التنمية الاقتصادية The Economic Development Board**: يمثل الوكالة الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية في سنغافورة، وهو بمثابة السلطة الرائدة في التنمية الاقتصادية للدولة. كما يقدم استراتيجيات وحلولا تجعل موقع سنغافورة جذابا للمستثمرين الشركات. وتقوم فلسفة هذا المجلس على النقاط التالية (EDP Singapore : https://bit.ly/3fcw1QS):

- ✓ دعم المستثمرين المحليين والأجنبيين في قطاعات الإنتاج والخدمات، والذين يحققون أرباحا مستدامة بنسب مرتفعة، وكذلك متابعة فرص المشروعات الجديدة؛
- ✓ تعزيز الصناعات، وتشجيع فرص استكشاف قطاعات نمو جديدة تساعد على خلق فرص عمل؛
- ✓ توصيل المستثمرين الأجانب بمختلف شبكات الوكالات الحكومية وشركات EDB الخاصة، الذين يمكنهم الحصول على مساعدة في المسائل الضريبية والقانونية والخدمات المالية؛
- ✓ تقييم مزايا لاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة، وتسليط الضوء على التشريعات التي لها صلة بعمل المستثمرين الأجانب.

كما يمكن إبراز الخدمات التي يقدمها المجلس للمستثمرين الأجانب في ما يلي: (https://bit.ly/3fnFxAw)

- ✓ دعم الشركات الدولية في سعيها لإيجاد فرص نمو جديدة في آسيا والعالم، وتشجيع المستثمرين الأجانب على تأسيس أو تعميق أنشطتهم الاستراتيجية في سنغافورة، سواء كان هدفهم إنشاء مشروع جديد، أو زيادة نمو أعمالهم الجديدة؛
- ✓ مساعدة الشركات في عمليا ت البحث والتطوير الخاصة في سنغافورة، والمساهمة في مشاركة تكاليف التدريب مع الشركات؛
- ✓ تقديم مساعدات في تقييم مزايا الاستثمار في سنغافورة، والتشريعات المرتبطة بأنشطة المستثمرين الأجانب.

- **هيئة النقد لسنغافورة The Monetary Authority of Singapore**: بصفتها البنك المركزي لسنغافورة، فإن هذه الهيئة تشجع النمو الاقتصادي من خلال إعداد السياسة النقدية المناسبة، ومراقبة المتغيرات الماكرواقتصادية. وتدير هذه الهيئة سعر الصرف في سنغافورة والاحتياطات الأجنبية والسيولة في القطاع المصرفي (Monetary Authority of Songapre : https://bit.ly/2W0QFvM).

- **هيئة المحاسبة وتنظيم الشركات (The Acounting and Corporate Regulatory Authority):** تمثل الجهة التنظيمية الوطنية لكيانات الأعمال والمحاسبين ومقدمي خدمات الشركات في سنغافورة. تشجع هذه الهيئة على خلق بيئة مواتية للشركات، وجعل سنغافورة مكانا جذابا لتأسيس الأعمال (ACRA : https://bit.ly/2Cmqpor).

د. اتفاقيات سنغافورة الدولية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف هذه الاتفاقيات إلى حماية المستثمرين الأجانب من مخاطر الحروب التجارية وغير التجارية المتمثلة في نوع الملكية والتأميم لفترة أولية مدتها 15 عاما. وتشجع معاهدات الاستثمار الثنائية عند استخدامها في سياق ثنائي أو اتفاقيات ضمان الاستثمار على زيادة تدفقات الاستثمار بين بلدين موقعين للاتفاقية. ويتم تحديد معايير حماية المستثمرين التي يتم إجراؤها في بلد واحد من قبل المستثمرين من بلد لآخر (Ministry of Trade and Industry of Singapore : https://bit.ly/2O6SrHd).

تتضمن هذه الاتفاقيات التزامات دولية على دولة ستغافورة، تشمل مايلي Ministry of Trade and Industry of Singapore : https://bit.ly/2O6SrHd):

- ✓ معاملة المستثمرين الأجانب معاملة إيجابية تماما مثل المستثمرين المحليين؛
- ✓ معاملة المستثمرين الأجانب بإنصاف، وكذلك منحهم الحماية والأمن؛
- ✓ وضع قيود واضحة على مصادرة الاستثمارات وتعويض المستثمرين الأجانب في حالة حدوث المصادرة؛
- ✓ السماح للمستثمرين الأجانب بنقل رؤوس أموالهم بحرية داخل الدولة المضيفة وخارجها؛
- ✓ السماح المستثمرين الأجانب بتقديم نزاعات الاستثمار إلى التحكيم الدولي.

3. مؤهلات سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمتلك سنغافورة العديد من نقاط القوة والميزات النسبية التي تزيد من إمكانات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى توفر عدة قطاعات واعدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. ويمكن تلخيص أهم نقاط القوة التي تحويها سنغافورة في هذا المجال في مايلي (EDP Singapore https://bit.ly/38BEYRl):

- تخضع القوى العاملة المنتجة لتعليم عال مستمر للمساهمة في نجاح واستدامة اقتصاد سنغافورة، كما تضع الحكومة برامج تدريب مستمرة لبناء يد عاملة مؤهلة وتنافسية؛

- البنية التحتية: يعد التنقل والقيام بالأعمال داخل سنغافورة أمرا سهلا من خلال توافر شبكات نقل متطورة. فعلى سبيل المثال يستضيف مطار سنغافورة مائة شركة طيران تخدم 210 مدينة، بمجموع 46 مليون مسافر سنويا، ويستغرق الأمر 12 دقيقة فقط بين هبوط واستلام الأمتعة؛

- تقدم سنغافورة حزمة من المنح والحوافز، وتختلف حسب نوع البحث والتدريب والإنتاجية؛

- تمتلك سنغافورة خريطة رائدة للاستثمار لتسهيل التعرف على مناخ الاستثمار، وكيفية إقامة مشاريع الاستثمار فيها؛

- تمتلك سنغافورة نظاما تعليميا متطورا، ونظاما صحيا عالميا؛

- منح المستثمرين الأجانب وعائلاتهم تأشيرات الإقامة طويلة الأجل؛

- تمتع الدولة بمستوى منخفض من الفساد، حيث احتلت سنغافورة المرتبة الرابعة عالميا من أصل 180دولة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019 الصادر عن منظمة الشفافية العالمية (Transparency International : https://bit.ly/2O6VPlp) ؛

- يعتبر الاقتصاد السنغافوري الأكثر تنافسية في العالم، حيث يحتل المرتبة الأولى عالميا عام 2019 من حيث تنافسية الاقتصاد (IMD World Competitivness https://bit.ly/2W1og8K)؛

- تحتل سنغافورة المرتبة الثانية عالميا من مجموع 190 بلدا من حيث المؤشر العام لممارسة أنشطة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولي (Doing Business https://bit.ly/3ejcSeB)؛

- التجارة: ترتبط سنغافورة بالعالم من خلال شبكة قوية من اتفاقيات التجارة الدولية، والتي تشمل 20اتفاقية تجارة حرة؛

- تحتل سنغافورة مكانة إقليمية ومرموقة، فهي واحدة من الأعضاء المؤسسين لرابطة دول جنوب شرق آسيا؛

- المواصلات: تتمتع سنغافورة بموقع استراتيجي، وهي تتربع على مفترق طرق الشحن، وهي على مقربة الأسواق الناشئة الرئيسية في آسيا والشرق الأوسط، مما يجعلها تحتل مركزا هاما في التجارة الإقليمية والدولية؛

- تقوم سنغافورة على منح تخفيضات ضريبية مميزة وشروط إقراض ميسرة بهدف استقطاب المزيد من الاستثمار ات الأجنبية المباشرة.

- المناطق الاقتصادية الحرة: تملك سنغافورة 10 مناطق حرة، يقدر فيها مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حوالي 397% (UNCTAD 2019, p. 182).

4. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سنغافورة:

أ. التدفقات الاستثمارية لسنغافورة خلال الفترة 2000-2018:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة خلال هذه المرحلة منحنى تصاعديا مثلما يبرزه الجدول الآتي:

جدول رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سنغافورة خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	14751.8	17301.6	5338.4	16353.2	22324.9	17747.8	37840	42608.9	11810.1	18531.9
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	57460.1	39890.4	60103.0	56671.6	73286.6	59700.1	73862.6	75723.0	77646.1	/

Source: UNCTAD, FDI Statistics, https://bit.ly/3iKX343

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سنغافورة ارتفع من14751.8 مليون دولار عام 2000 إلى 42608.9 مليون دولار عام 2007، وهو ما يعني نموًّا قدره ثلاث مرّات، ويعزى ذلك إلى التحسن الكبير لمناخ الاستثمار في سنغافورة، والارتفاع الكبير في صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود (UNCTAD 2008, p. 46). ويبدو أن سنغافورة تأثرت بشكل جلي بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالنظر إلى لانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2008، أين سجلت رقما وصل إلى 11801.1 مليون دولار.

وشهد عام 2010 توسّعا تاريخيا للاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 57460.1 مليون دولار. وأهم أسباب هذا التوسع هو الاستفادة من الانخفاض الكبير في تكاليف الإنتاج لا سيما في قطاع التصنيع في ظل ارتفاع تلك التكاليف في الصين وفي بعض دول رابطة جنوب شرق آسيا وهذا بعد الأزمة المالية العالمية2008 (UNCTAD 2011, p. 46). وعلى الرغم من انخفاض التدفقات الاستثمارية في سنغافورة عام 2011، إلى أنها سجلت قفزة نوعية عام 2012 لتصل إلى 60103.0 مليون دولار لتصبح الدول المضيفة الرائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة (UNCTAD 2012, p. 45).

وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 28 % سنة 2014 بمجموع 73286.6 مليون دولار، وذلك بفضل حقوق تملك المستثمرين الأجانب لأسهم الشركات المحلية في قطاعات التعدين والأغذية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والآلات والالكترونيات ;والكيمياء والادوية . وكانت أكبر البلدان المستثمرة في سنغافورة هي اليابان وماليزيا وهولندا والمملكة المتحدة (UNCTAD 2015, p. 41).

وواصلت تلك التدفقات ارتفاعها المستمر لتسجل رقما قياسيا يقدر بنحو 78 مليار دولار بمعدل نمو قدره 3 % مقارنة بـ 2017. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها هولندا والمملكة المتحدة أهم الدول المستثمرة في سنغافورة. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الاستثمارات الكبيرة في قطاع الخدمات، وإلى نمو صفقات

الدمج والتملك عبر الحدود التي ارتفعت بنسبة 94% لتصل قيمتها ما يقارب 19 مليار دولار متمركزة بصفة جوهرية في قطاعات العقارات والطاقة والتمويل. (UNCTAD 2019, p. 41).

ب. ترتيب سنغافورة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لا تزال منطقة بلدان آسيا تتصدر قائمة المناطق المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، كما تشكل الاقتصاديات النامية نصف البلدان العشر المتلقية لأعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثلما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل، أكبر 20 اقتصاد مضيفا في عامي 2017 و 2018 (الوحدة: مليار دولار)

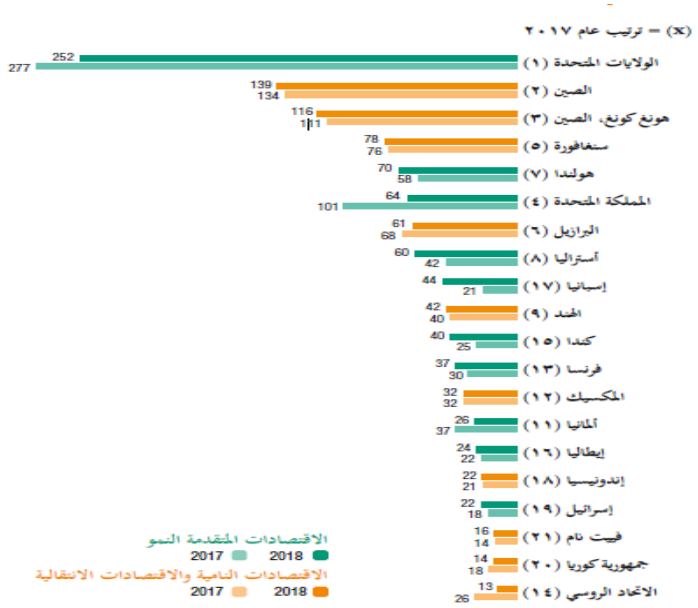

Source: UNCTAD. (2019), World Investment Report 2019: Special Economic Zones, New York , p. 4.

من خلال معطيات الشكل يبرز أن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2018 بحوالي 252 مليار دولار، بالرغم من انخفاضه بنسبة 9 % مقارنة بسنة 2017، تلها الصين وهونغ كونغ التابعة وسنغافورة. كما حلت خمس دول نامية هي: الصين، هونغ كونغ، البرازيل، الهند، سنغافورة ضمن الدول العشر الأكثر استقطابا للتدفقات الاستثمارية العالمية. هذه الأخيرة تمثل رابع أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2018 بمجموع 78 مليار دولار، بعدما كانت تقدر بنحو 76 مليار دولار سنة 2017.

وبقيت آسيا أكبر مناطق العالم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا استقطبت 39% من التدفقات العالمية الواردة في عام 2018، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 33% في عام 2017.

5. تحليل مناخ الاستثمار في سنغافورة:

قبل اتخاذ أي قرار للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد ما، يكون المستثمر الأجنبي بحاجة لدراسة المناخ الاستثماري في ذلك البلد. ويتم ذلك بالاستعانة على مجموعة من المؤشرات والبيانات حول المتغيرات الاقتصادية والمالية والبيئة والاجتماعية. وبهذه المثابة سيتم تحليل مناخ الاستثمار في سنغافورة وفق بعض المؤشرات التنموية الدولية بالاعتماد على تصنيفات المؤسسات والهيئات الدولية.

أ. مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Index:

تحتل سنغافورة وفقا للمؤشر العام لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019 الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة الثانية عالميا من مجموع 190 بلدا (World Bank Group 2019, p. 202). والجدول التالي يوضح وضع سنغافورة في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

جدول رقم 03: وضع سنغافورة في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

المؤشرات	الترتيب عالميا (190 دولة)		التغير في الترتيب
	2019	2018	
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	2	2	0
مؤشر بدأ المشروع	3	6	+3
مؤشر استخراج التراخيص	8	16	+8
مؤشر توصيل الكهرباء	16	12	-4
مؤشر تسجيل الممتلكات	21	19	-2
مؤشر الحصول على الائتمان	32	29	-3
مؤشر حماية المستثمر	7	4	-3
مؤشر دفع الضرائب	8	7	-1
مؤشر التجارة عبر الحدود	45	42	-3
مؤشر إلغاء العقود	1	2	+1
مؤشر تسوية حالات الإعسار	27	27	0

Source: UNCTAD. (2019), World Investment Report 2019: Special Economic Zones, New York, p. 202.

World Bank Group .(2018), Doing Business Report 2018: Reforming to Create Jobs, Washington, p. 191

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن سنغافورة تحتل مراكز ريادية عالميا في أغلب المؤشرات الفرعية كمؤشر بدأ المشروع (المركز 3) ومؤشر إلغاء العقود (المركز 1) ومؤشر حماية المستثمر (المركز 7)، ومؤشري استخراج التراخيص ودفع الضرائب (المركز 8)، بالرغم من التراجع النسبي لبعض المؤشرات الفرعية.

ومن خلال المعطيات السابقة، يبدو أن سنغافورة تمكنت من التخفيف الشبه الكامل للإجراءات الإدارية وبعض التكاليف المرتبطة بعملية الاستثمار، مما يعني اقتصادا في الوقت والتكلفة، وبالتالي الرفع من حصة سنغافورة من التدفقات الاستثمارية العالمية.

ب. مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index:

تحتل سنغافورة حسب تقرير الحرية الاقتصادية 2019 الصادر من طرف مؤسسة Heritage Foundation المرتبة الثانية بعد هونغ كونغ من مجموع 186 دولة. والجدول التالي يبرز الحرية الاقتصادية لدولة سنغافورة على أساس تقييم المؤشرات الفرعية ضمن المجالات الأربعة التي يعتمدها المؤشر.

جدول رقم04: أداء سنغافورة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2019

المؤشرات	التقييم
سيادة القانون	
▪ حقوق الملكية	97.5
▪ النزاهة الحكومية	95.1
▪ الفعالية القضائية	92.4
حجم الحكومة	
▪ الإنفاق الحكومي	90.7
▪ العبء الضريبي	90.4
▪ الصحة المالية	80.0
الكفاءة التنظيمية	
▪ حرية الأعمال	90.8
▪ حرية العمل	91.0
▪ السياسة النقدية	85.3
انفتاح السوق	
▪ حرية التجارة	94.8
▪ حرية الاستثمار	85.0
▪ السياسة المالية	80.0

Source: Index of Economic Freedom: https://herit.ag/3gHPWaP

يبرز الجدول أعلاه، وبعد حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر أن درجة الحرية الاقتصادية بلغت 89.4، مما جعل الاقتصاد السنغافوري يحتل المرتبة الثانية عالميا في هذا المؤشر. وهذا دليل على الجهود الكبيرة والمهمة التي بذلتها سنغافورة لتحسين أهم عناصر المناخ الاستثماري، والتي انعكست بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة.

ج. مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index:

تحتل سنغافورة حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019الصادر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي المرتبة الأولى عالميا من مجموع 141 بلدا، وهذا من حيث القدرة التنافسية على المستوى الدولي. وقد جاء هذا الترتيب استنادا إلى المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشرات التنافسية مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05: الدعامات الأساسية لمؤشر التنافسية لسنغافورة لسنة 2018

المؤشرات الأساسية للتنافسية	التقييم	المرتبة
مجموعة عوامل		
▪ المؤسسات	80.4	2
▪ البنية التحتية	95.4	1
▪ تكنولوجيات المعلومات والاتصال	87.1	5
▪ استقراريه الاقتصاد الكلي	99.7	38
مجموعة العوامل المكونة لرأس المال البشري		
▪ الصحة	100	1
▪ المهارات	78.8	19
مجموعة العوامل المكونة للأسواق		
▪ كفاءة سوق السلع	81.2	2
▪ كفاءة سوق العمل	81.2	1
▪ النظام المالي	91.3	2
▪ حجم السوق	71.5	27
مجموعة العوامل المكونة للنظام البيئي		
▪ ديناميكية العمل	75.6	14
▪ القدرة على الابتكار	75.2	13

Source: World Economic Forum. (2019), Global Competitiveness Report 2019, Switzerland, pp. 506-509.

من خلال استعراض ترتيب سنغافورة في مختلف المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمي، يتضح احتلال سنغافورة لمراكز جد تقدمة في العديد من المؤشرات (المؤسسات والصحة والبنية التحتية وسوق السلع وسوق العمل والاقتصاد الكلي)، والتي ساهمت فعلا في تحسين مرتبة سنغافورة في التصنيف الإجمالي.

د. مؤشر التنمية البشرية Human Development Index:

تحتل سنغافورة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 الصادر من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP المرتبة التاسعة عالميا من مجموع 189 بلدا. والجدول التالي يكشف تصنيف سنغافورة حسب الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية وفقا لهذا المؤشر.

جدول رقم 06: ترتيب سنغافورة في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018

الأبعاد الرئيسية للمؤشر	التقييم	الأبعاد الرئيسية للمؤشر	التقييم
الصحة	83.2	العمل على توظيف بشهادة	67.1
التعليم	16.2	الأمن الاجتماعي	0.3
الدخل الفردي	82.5	التدفقات التجارية والمالية	0.3
عدم المساواة	0.82	النقل والاتصالات	81
مؤشر التنمية بين الجنسين	0.98	الاستدامة البيئية	10.3
الفقر: العاملون الفقراء	0.3	الكثافة السكانية	5.7

Source: Human Development Data: https://bit.ly/3gOSlAf

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن مؤشرات التنمية البشرية لسنغافورة عالية، وهو ما يعكس الإنجازات الكبيرة لسنغافورة في العديد من القطاعات الحيوية على غرار قطاعي الصحة والتعليم. وحسب UNDP فإن المتوسط الهندسي للأبعاد الرئيسية المبينة في الجدول يساوي 0.932، مما يعني أنها ذات تنمية بشرية عالية جدا.

ومما سبق يبدو جليا أن ترتيب سنغافورة في مختلف المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، ما هو إلا انعكاس للمناخ الاستثماري الملائم بها، الأمر الذي أقنع المستثمرين الأجانب بجدوى الاستثمار بهذا البلد، مما انعكس إيجابا على حصيلة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى سنغافورة.

خاتمة:

ركزت هذه الدراسة في مجملها على استكشاف دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنغافورة. وباعتبار هذه الأخيرة مركزا عالميا لإقامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد اكتسب مناخها الاستثماري دور رئيسيا في جذب تلك الاستثمارات إليها والاستفادة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر مناخها الاستثماري الملائم المحفز الركيزة الأساسية لقرار توجه المستثمرين الأجانب إليها.

وللإحاطة بموضوع الدراسة، تم وضع فرضية رئيسية تشير إلى أن للمناخ الاستثماري في سنغافورة دور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التحليلية والتي بينت أن هذا الدور كان إيجابيا، والذي استوفى أغلبية محددات مؤشرات تقييم وقياس المناخ الاستثماري.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا مهمًا للتمويل الخارجي لكثير من الدول، وهو يختلف عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، كونه يعتبر مقيدا ولا يمكنه الهروب بسهولة من أول بادرة للأزمات، عكس باقي التدفقات المالية التي تتم لاعتبارات المضاربة.

- توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فأكثر إلى الدول المتقدمة والدول الناشئة الآسيوية بسبب عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي تقوم بها الشركات المتعدّدة الجنسيات في هذه الدول.

– تظهر تقارير مناخ الأعمال أن سنغافورة من البلدان التي حققت قفزة نوعية في مختلف مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار المعتمدة من طرف التقارير الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية مثل مؤشر سهولة أنشطة الأعمال ومؤشر التنمية البشرية ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية الاقتصادية؛

– وفقا للإحصائيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، فإن سنغافورة تعتبر من الدول الرائدة عالميا في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأضحت قبلة رئيسية للمستثمرين الأجانب.

قائمة المراجع

1. الأونكتاد. (2017). تقرير الاستثمار العالمي2017 ، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، نيويورك.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2019)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، الكويت.
3. حسن خضر. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا-. (32).
4. Accounting and Corporate Regulatory Authority, "Overview of Acra", available at : https://bit.ly/2Cmqpor
5. Department of Statistics Singapore. (2019): Foreign Direct Investment in Singapore 2017. Singapore , available at : https://bit.ly/3gFVgeN
6. Doing Business Data, , available at : https://bit.ly/3ejcSeB
7. EDP Singapore, About EDB, What we do, available at: http://bit.ly/3fcw1QS
8. El Mouhoub, M. (2006). Mondialisation et Délocalisation des Entreprises. Paris: Edition la Découverte.
9. Globig, "Foreign Direct Investment in Singapore", available at :https://bit.ly/3fnFxAw
10. Guide Me Singapore Hawksford, "Why Foreign Companies Relocate to Singapore?", available at: https://bit.ly/2O6bMsg
11. Heritage Foundation, Index of Economic Freedom 2020, available at : https://herit.ag/3gHPWaP
12. Human Development Data, available at: https://bit.ly/3gOSlAf
13. IMD World Competitiveness Center, available at : https://bit.ly/2W1og8K
14. Jonathan Bonnitha. (2017), IISD Report: "Investment Laws of ASEAN Countries: a Comparative Review", Canada.
15. Ministry of Trade and Industry of Singapore, "International Investment Agreement", available at: https://bit.ly/2O6SrHd
16. Monetary Authority of Singapore, "About Mas", available at: https://bit.ly/2W0QFvM
17. OECD. (2008). Benchmark Definition of Foreign Direct Investment. Fourth Edition. Paris: OECD.
18. Rainer, H. (1974). Puissances et Limites des Multinationales. France: Mame.
19. UNCTAD. (2008), World Investment Report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge, New York.
20. UNCTAD. (2011), World Investment Report 2011: Non-equity Modes of International Production and Development, New York.

21. UNCTAD. (2012), World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, New York.
22. UNCTAD. (2015), World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance, New York.
23. UNCTAD. (2017), World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy., New York.
24. UNCTAD. (2019), World Investment Report 2019: Special Economic Zones, New York.
25. UNCTAD, FDI Statistics, available at: https://bit.ly/3iKX343
26. World Bank Group .(2018), Doing Business Report 2018: Reforming to Create Jobs, Washington .
27. World Bank Group .(2019), Doing Business Report 2019: Training for Reform, Washington.
28. World Economic Forum. (2019), Global Competitiveness Report 2019, Switzerland.
29. Transparency International, available at : https://bit.ly/2O6VPlp